من اجل وقف فوري للحرب في اليمن
ومن اجل الحل الداخلي التفاوضي لنزاعات
في اطار اليمن الجمهوري الديمقراطي الموحد.

فواز طرابلسي

يعيش اليمن ازمة دامية متصاعدة تدخل البلاد في منطقة الخطر والكوارث الانسانية. في شمال غربي البلاد، تدور رحى الحرب السادسة في خمس سنوات بين قوات الجيش اليمني ومسلحو حركة «الشباب المؤمن»–«الحوثيين»، ويتواصل منذ ثلاث سنوات في جنوب البلاد «حراك» تتزايد حدته وتتخذ المواجهات فيه طابعا مسلحا متزايدا.

تدخل الحرب في صعدة شهرها الثاني مع ان السلطات اعلنت منذ مطلعها بأنها حرب الحسم. وهي لم تحقق الى الآن غير إرتفاع عدد الضحايا بين القوات المسلحة وابناء الشعب من مسلحين ومدنيين، فيما تشتدّ وطأة القصف المدفعي وغارات الطيران على المدنيين، ويرتفع عدد اللاجئين من مناطق القتال ينضمون الى عشرات الالوف من لاجئي الحروب السابقة، حتى لا نتحدث عن الدمار والخسائر المادية. اما في جنوب البلاد فحركات الاحتجاج الشعبية السلمية تواجه بالعنف من قبل قوى الامن، وتتخذ طابعا المواجهات المسلّحة من الطرفين، مخلّفة ضحايا ومعتقلين.

وعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين اقصى شمال البلاد وجنوبها، واختلاف التعبير الاديولوجي والسياسي، تلتقي حركة الحوثيين في صعدة وعمران مع «الحراك» الجنوبي بأكثر من عامل مشترك. فكلاهما يؤشر الى نمط المشكلات والازمات التي تنجم عندما ينجدل التهميش الاقتصادي والتمييز السياسي والحرمان الاجتماعي مع الخصوصيات والهويات المذهبية والمناطقية. يزيد من حدة الازمة ضيق قاعدة السلطة وازدياد طابعها الفردي، والتخلي المتزايد للدولة عن دورها في التنمية والخدمة الاجتماعية وإطلاق العنان لحرية السوق والاستعاضة عن التوزيع الاجتماعي العادل بشبكات المحسوبية والانتفاع في اطار ممارسة اهل الحكم التجارة والمقاولات والتصرّف بالموارد ومراكمة الثروات من غير ما رقيب.

***

تعود جذور النزاع في الجنوب الى الطريقة التي تمت بها الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ ايار ١٩٩٠ والاهم الى مضاعفات الاقتتال الاهلي حول الوحدة والانفصال في ايار-تموز ١٩٩٤.

في عام ١٩٩٠، إرتجلت الوحدة الاندماجية ارتجالا بين شطري اليمن. هرعت اليها قيادة الحزب الاشتراكي الحاكم والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هربا من احباطاتها الداخلية ومن انهيار المنظومة السوفياتية. ولم تفلح العربية السعودية في منع الاندماج عن طريق اغراء اليمن الديمقراطي بالمساعدات المالية. فيما حظي المشروع الوحدوي، في المقابل، بدعم العراق العلني. ولم تتردد الادارة الاميركية زمن جورج بوش الاب في دعم الوحدة ومباركتها. وقد رأت فيها غنيمة دسمة بسبب تجميعها لحقول النفط (وواحد منها عابر للحدود بين الشطرين) وتصفيتها للنظام الاشتراكي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والقضاء عل آخر موقع للنفوذ السوفييتي في المنطقة العربية.

عاش اليمن ثلاث سنوات من المساكنة العسيرة بين الحزبين الحاكمين المتشاركين، حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ومحاولات التسوية والوساطة الفاشلة بينهما، كانت آخرها «وثيقة العهد والإتفاق» التي وقعها في الاردن عام ١٩٩٣ عدد كبير من ممثلي الرأي العام اليمني وقواه الفاعلة بما فيها اطراف السلطة. فإندلع الاقتتال الاهلي بين شطري اليمن وجيشيهما في الرابع من ايار ١٩٩٤. وبعد اسبوعين على ذلك، أعلنت القيادة الجنوبية الانفصال.

قضى الانتصار العسكري لصنعاء في الحرب على الشراكة التي قامت عليها الوحدة وادى الى الحاق جمهورية اليمن البديمقراطية الشعبية سابقاً بالجمهورية العربية اليمنية. وبدلا من ان تكون الحرب الاهلية درسا باهظ التكاليف في ضرورة توسيع المشاركة السياسية والشعبية تدعيما للوحدة، والاخذ بكل ما هو ايجابي من تجربة النظامين السابقين، جرى التعاطي مع المحافظات الجنوبية بمنطق المنتصر والمنهزم.

تزايدت مظاهر التمييز ضد المحافظات الجنوبية. صُرِف عشرات الالوف من الموظفين والعسكريين الجنوبيين من الخدمة بواسطة التقاعد القسري. واستحوذت السلطات

على اراض شاسعة وعلى الوف الشقق المؤممة ووزعتها على المحاسيب. واحتكر رجال اعمال مقرّبون من السلطة معظم الامتيازات في وكالات الشركات الاجنبية، وخصوصا في حقلي النفط والغاز. وجرت عمليات تصفية منهجية لاجراءات السلطة السابقة. بموجب اجراءات خصخصة اعتباطية، أقفلت عشرات المصانع والمنشآت او وزّعت ملكيتها على المحاسيب. والغي قانون الاصلاح الزراعي وتقلّصت او الغيت عدة خدمات وضمانات الاجتماعية كانت الدولة تقدمها وجرى الارتداد عن مكتسبات اساسية في مضمار التعليم والقضاء وحقوق المرأة. وأهمها الغاء «قانون الاسرة» لعام ١٩٧٤ الذي حدد السن الادنى لزواج الفتاة بـ١٦ سنة؛ ومنح الزوجة الحق المتساوي في الطلاق؛ ومنع تعدّد الزيجات ووضع سقفا ماليا للمهر. على الصعيد السياسي، فرضت القبيلة بما هي وحدة التمثيل السياسي الرئيسية والواسطة بين الشعب والسلطات. ولم يخلُ الامر من حملات اعتقالات واسعة ومن الاغتيالات في حق قادة وكوادر وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني قضى فيها لا اقل من ١٦٠ منهم، بينهم احد ابرز قادة الحزب التاريخيين، جار اللّٰه عمر، الامين العام المساعد للحزب.

***

نشأت «الحركة الحوثية» في كنف «حزب الحق» وهو حزب معارض ضم عددا من القضاة الزيديين، عندما انشقت عنه مجموعة من «الشباب المؤمن» بقيادة حسين بدر الدين الحوثي، كردّ فعل على نمو وانتشار المدارس الدينية ذات التوجه الوهابي والتمويل السعودي. وكان جناح من النظام في الجمهورية العربية اليمنية يشجّع على الدعاوى الوهابية ويرعاها، خصوصا الشيخ عبد المجيد الزنداني، وهو من قدامى افغانستان وأحد قادة التجمع اليمني للاصلاح، ويدعمها ابرز قادة الجيش، اللواء ركن علي محسن الاحمر، قريب الرئيس. وقد شجّع الرئيس علي عبداللّٰه صالح نفسه الحوثيين اول الامر ودعمهم بالمال لموازنة نفوذ المدارس الدينية الوهابية. ولم يكتف الرئيس علي عبداللّٰه صالح بالدعم المادي للحوثيين، بل وزّع عليهم السلاح عام ١٩٩٤ مكافأة لهم على المشاركة في الحرب الاهلية. على ان مصدر التوتر الاول بين السلطة والـ«لشباب المؤمن» تولّد عن تركيزهم على العداء للولايات المتحدة واسرائيل. وقد لعبوا دورا هاما في التظاهرات اليمنية المنددة بالحرب الاميركية ضد العراق عام ١٩٩١.

تدهورت العلاقات بين الحوثيين والسلطات بعدما كفّر حسين الحوثي السلطة في

صنعاء ورفض الاعتراف بمحافظ صعدة بل ان البعض يقول انه اعلن الردّة على النظام الجمهوري ونصّب نفسه إماما وحرّم دفع الزكاة للسلطات. كانت هذه العوامل فاتحة خمسة حروب إشتعلت بين الطرفين قتل حسين الحوثي في مطلعها في ايلول ٢٠٠٤. فتولى والده بدر الدين الحوثي قيادة الحركة والتمرّد. وبعد الحرب الثانية، عقد اتفاق مع السلطات قضى باطلاق سراح المعتقلين والاسرى والتعويض عن الاضرار. ولكن القتال تجدد إذ لم يفِ اي من الطرفين بتعهداته. وعقد اتفاق جديد في الدوحة بقطر مطلع ٢٠٠٨ ادى الى وقف الحرب الخامسة وتضمنت بنوده وقف العمليات العسكرية واعلان العفو العام واطلاق سراح الاسرى والمعتقلين من الطرفين واعادة اسلحة الجيش المصادرة وبسط نفوذ الدولة على كافة المناطق وتحوّل الحوثيين الى حزب سياسي. وإزاء تعثر التنفيذ، اعلن الرئيس علي عبدالله صالح ان توقيع اتفاق الدوحة كان خطأً لأنه أعطى الحوثيين الانطباع بأنهم ندّ للدولة. وتضاربت الاتهامات حول المسؤولية في عدم التنفيذ. وخلال القتال الحالي اعلن وزير الاعلام اليمني انتهاء العمل باتفاق الدوحة متهماً الحوثيين بـ«إغتياله» ودعا الى الشروط الستة وهي لا تختلف كثيرا عن بنود اتفاق الدوحة.

***

الملفت في النزاعين عدد من العوامل المشتركة:

اولا، إعطاء الاولوية المطلقة لفرض الامن بالقوة – بواسطة القمع البوليسي او العسكري– على حساب الحوار والاصلاح والتنمية المناطقية ومن خلال حرمان أهالي الجنوب واهالي محافظات صعدة وعمران من اي دور فعلي في إدارة شؤونهم ومشاركتهم في القرار الوطني. حتى ان منع «الحوثيين» من «التدخل في شؤون محافظة صعدة»، محافظتهم يشكل احد شروط السلطة الستة في صنعاء لوقف القتال!

ثانيا، التحمل المتزايد للنزاع الى الوحي الخارجي والارتباطات للخارج. تتهم السلطة في صنعاء الحركة الحوثية بانها ممولة ومسلّحة من ايران. ويتهم الحوثيون بدورهم العربية السعودية بتحريض سلطات صنعاء عليهم واستخدام طيرانها لقصف مواقعهم ومنع المدنيين الهاربين من مناطق القتال من اللجوء الى الاراضي السعودية.

ثالثا. إتخاذ النزاع طابعا اهليا مسلحا متزايدا مع زجّ عناصر قبلية في المعارك الى جانب الجيش النظامي في صعدة ومشاركة «لجان الدفاع عن الوحدة» في التصدي

للمتظاهرين الى جانب قوى الامن والجيش في المحافظات الجنوبية.

رابعا. على امتداد المواجهتين، لم يخلّ الامر من وساطات واقتراحات للحلول. وقد اعلنت السلطات غير مرة عن اجراءات كان بامكانها ان تشكل مخارج فعلية من الازمة كتشكيل حكومة اتحاد وطني تشارك فيها المعارضة الممثلة باحزاب «اللقاء المشترك» والاعلان عن لجان للتحقيق في المخالفات المتعلقة بالاستيلاء على العقارات والاراضي، في المحافظات الجنوبية، مرورا بدفع التعويضات جزئياً للمصروفين من الخدمة وصولا الى اعلان الاستعداد للبحث في انشاء مجالس المحافظات وتطبيق اللامركزية الادارية. على انه جرى الارتداد عليها جميعا ما أوهن الثقة التفاوضية بين اطراف النزاع.

خامسا. ان تعنّت السلطة لا يعفي الحِركتين من المسؤولية. فواحدة توحي بأنها لا ترى جوابا على التهميش والتمييز، الا في الإرتداد على النظام الجمهوري والحلم بإمارة اصولية مستقلة في المناطق الشمالية الغربية. واما الثانية فتردّ على تحوّل الوحدة الى أداة سيطرة وتمييز بالدعوة الى الانفصال. وبالاضافة الى ان التفريط بالانجاز الوحدوي يشكّل خطرا بذاته، فالدعوة الانفصالية تتهافت من تلقاء نفسها إذ تبرّر للسلطة في صنعاء ان تتبرأ من عبء تصحيح العلاقات بين الشمال والجنوب وان تتنصّل من اي تعهّد في هذا الاتجاه بإسم الحرص على الوحدة ورفض التعاطي مع الانفصاليين.

***

وقفت الامانة العامة للمؤتمر القومي‌العربي امام الازمة الحالية في الجمهورية العربية اليمنية، ولاحظت الحدة المتزايدة التي يتخذها القتال في الاقضية الشمالية الغربية من البلاد وارتفاع عدد الضحايا، بين المدنيين خصوصا، وتزايد عدد اللاجئين، ومعظهم واقع بين الطرفين المتقاتلين، حتى بلغ وضعهم مستوى «الكارثة الانسانية»، حسب تعبير مسؤولو الاغاثة الدوليون، هذا عدا عن الدمار الواسع النطاق والاضرار المادية التي تزيد تلك المناطق فقرا في البلد العربي الافقر! ومن جهة ثانية، اعربت الامانة العامة عن قلقها البالغ من تصاعد وتائر العنف في جنوب البلاد وجنوح بعض اطراف «الحراك» الى الدعوة الانفصالية. ويهمّ الامانة العامة ان تسجّل ما يلي:

اولا– تدعو الطرفين المعنيين في الصراع في منطقة صعدة والمحافظات الشمالية الى الوقف الفوري لاطلاق النار ايكال الاشراف على تطبيقه الى لجنة اهلية محايدة وفتح الطرقات والممرات لتمكين فرق الاغاثة من العناية باللاجئين وتأمين عودتهم السريعة الى

مناطقهم ومنازلهم وتبادل تسليم الاسرى والمعتقلين والتعويض على الاضرار والمتضررين.

ثانيا- تصرّ الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي على ان لا حل أمنياً وعسكريا ممكنا للنزاعات الجارية في اليمن. لأن مثل هذه الحلول قد اختبرت ولم تؤد الا الى الفشل المأسوي وحسب وانما باتت تهدد بتصديع الوحدة الوطنية على امتداد البلد وتفاقم من الانقسام والاحتقان الاهليين. وكم كان الاجدر ان تصرف الاموال الطائلة التي هدرت على السلاح والعتاد الحربي والقتل والحروب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية في مناطق النزاع. كم كان الحري بالجهود ان تبذل من اجل اشراك الاطراف المهمشة والمحرومة في خدمات الدولة والثروة الاهلية. ذلك ان الهامشية والعزل والحرمان تقع في رأس الاسباب الدافعة الى التحرّك والتمرّد والعنف والنزعات الانفصالة اصلا.

ثالثا- تشدّد الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي على ان الحل الوحيد الناجع للازمات المناطقية يجب ان يتم في الاطار الوطني اليمني ومن خلال الحل اليمني الداخلي التفاوضي. وتهيب بجميع الاطراف ان ترفض كل اشكال الاقلمة والتدويل للنزاع الدائر والمباشرة الى عقد مؤتمر وطني يضم جميع افرقاء النزاع، بمن فيهم القيادات الموجودة خارج البلاد، من اجل الاتفاق على تصوّر شامل لحل الازمة.

رابعا- تؤكد الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي ان الوحدة اليمنية المنعقدة العام ١٩٩٠ مكسب تاريخي للشعب اليمني ولقضية الوحدة العربية عموما، على الرغم مما شابها من استعجال ومن سلبيات خصوصا بعد ان تم الحسم العسكري. وترى الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي ان الوحدة والمركزية ليستا توأمين متلازمين بل ان التشدد في المركزية والاوامرية والتمييز بين المواطنين على اساس مناطقي وجهوي غالبا ما تؤدي الى إضعاف الوحدة والاندماج الاجتماعي إن لم الى تفكيك الاوصال والهدم والتخريب. وهي- المركزية والاوامرية والتمييز- تشكل على كل حال التربة الخصبة لنمو وإزدهار النزعات الانفصالية. فلا بد إذاً من الاعتراف بوجود مسألة جنوبية ناتجة عن مترتبات حرب العام ١٩٩٤ وما تلاهما من ممارسات التهميش وتمييز بين مواطني دولة الوحدة. ولا بد الشروع بمعالجتها ابتداء من اعادة المفصولين والمتقاعدين قسرا الى اعمالهم وايفائهم جميع حقوقهم المادية؛ مرورا بالبت السريع بالنزاعات على الاراضي والعقارات بمقتضى توصيات اللجان الرسمية وازالة اشكال التمييز الاخرى ذات الطابع المناطقي او الجهوي وانتهاء بالشروع الجاد في تطبيق اللامركزية.

خامسا– تدعو الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي الى تهيئة الاجواء والمناخات السياسية من اجل ترسيخ حل السلمي للنزاعات الدائرة حاليا، من خلال وقف الاعتقالات والملاحقات والمطاردات للناشطين السياسيين واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وانهاء عسكرة المدن وسحب المظاهر المسلّحة، والتراجع عن الاجراءات المتخذة باقفال الصحف والافراج عن الصحفيين المعتقلين.

سادسا– إذ تعلن الامانة العامة تمسكها بالنظام الجمهوري في اليمن، وإدانة كل الدعوات العاملة على الارتداد عليها، ترى ان تأليف حكومة اتحاد وطني تتمثل فيها كافة الاطراف قد يكون اقصر الطرق الى الخروج سريعا من الازمة. وتستطيع تلك الحكومة ان تتولى ادارة الحوار الوطني حول تعديلات دستورية تعيد التوازن بين النظام الرئاسي والنظام الانتخابي، وتعزز التعددية السياسية والحزبية والصحافية ومبدأ الشراكة الوطنية، وتشرّع لاجراءات صارمة من اجل مكافحة الفساد، وتأمين شفافية العلاقة بين المسؤولية الحكومية ومزاولة الاعمال، وتشرّع اللامركزية الادارية الواسعة الصلاحيات والمرتكزة الى مجالس المديريات والمحافظات المنتخبة، وتنفيذ مبدأ تداول السلطة من خلال تنظيم الانتخابات النيابية المؤجلة وانتخاب رئيس جديد للجمهورية ومنع التوريث.